

## تصويب مسيرة البنوك الإسلامية

ماهر الكبيجي

تعد فكرة " المضاربة المشتركة " العمود الفقري لتأسيس البنوك الإسلامية، لأنها الاجتهاد المعاصر الذي شرع للبنوك الإسلامية استقطاب الودائع الاستثمارية، وهي الإطار الذي ينظم علاقة أصحاب الودائع الاستثمارية المطلقة بوصفهم " رب المال " مع البنك بوصفه " المضارب " .

ابتدعت فكرة المضاربة المشتركة لحل مشكلة عدم توافق الآجال؛ آجال السنوات المالية للبنك، وآجال الودائع الاستثمارية، وآجال العمليات الاستثمارية. وتقوم فكرة المضاربة المشتركة على فرضية أن المودعين خلال السنة المالية شركاء في الدخل الذي يعتبر قد تحقق عن الاستثمارات في تلك السنة استناداً إلى تعسر الفصل والتخصيص لعدم تعين النقود، معتبرين أن من خرج أثناء مدة الاستثمار أو دخل أثنائها فكأنه يبيع حصته في رأس المال.

والواقع أن فكرة المضاربة المشتركة تقوم على خلط أموال المضاربات بينما لا تجيز الأحكام الشرعية ذلك. بالرجوع إلى قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الثالثة عشر بدولة الكويت بتاريخ ٢٢-٢٧ كانون أول ٢٠٠١، يتبين ما يلي:

١. ورد في البند الأول الخاص بتعريف المضاربة المشتركة ما نصه " المضاربة المشتركة هي المضاربة التي يعهد فيها مستثمرون عديدون، معا أو بالتعاقب، إلى شخص طبيعي أو معنوي، باستثمار أموالهم، ويطلق عليه غالبا الاستثمار بما يراه محققا للمصلحة " .
٢. ورد في البند الرابع الخاص بخلط الأموال في المضاربة المشتركة ما نصه " لا مانع من خلط أموال أرباب المال بعضها ببعض أو بمال المضارب لأن ذلك يتم برضاهم صراحة أو ضمنا، كما أنه في حالة قيام الشخص المعنوي بالمضاربة وتنظيم الاستثمار لا يخشى الإضرار ببعضهم لتعيين نسبة كل واحد في رأس المال. ويؤكد قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي على أن:

١. المضاربة المشتركة المجازة شرعا هي المضاربة الواحدة، وليس المضاربات، إذ يفرض الشرع خلط أموال أرباب المال في المضاربة، ولكن لا يجيز خلط أموال المضاربات، والهدف تحديد ربح أو خسارة كل مضاربة لكي يمكن حساب حصة كل رب مال وحصة المضارب منه وذلك هو حق كل من أرباب المال والمضارب.
- أما في الواقع العملي، فالبنوك تخلط أموال أرباب المال، كما وتخلط أموال المضاربات فلا تحسب حصة كل

رب مال وحصّة المضارب في ربح أو خسارة المضاربة، وإنما تدفع لرب المال عائد سنوي من ربح استثمارات البنك تحدده إدارة البنك الإسلامي بأن تخرج منه ما تراه مناسباً من احتياطات. وما الفائدة المحرمة إلا عائد سنوي من ربح استثمارات البنك التقليدي.

٢. أن الشرع يفرض تعيين نسبة كل رب مال في رأس مال المضاربة، ولا يمكن تحديد النسب ما لم تعرف وتدفع الحصص في رأس المال عند بدء الاستثمار، ولا يجوز استعمال رأسمال المضاربة في غير أغراض المضاربة. إن الأصل في الشريعة الإسلامية أن يكتسب المستثمر حقه في ربح استثمار ماله وليس مال غيره دون زيادة أو نقصان، وهذا ما لم تحقّقه فكرة المضاربة المشتركة.

ليس في الاجتهاد، قديمه أو حديثه، من بأس على أن يكون القرآن والسنة حكماً للتحقق من صحة أو خطأ الاجتهاد " فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ " (النساء: ٥٨)، فلا يجوز شرعاً تطوير المضاربة الفردية لتلائم مع التغيرات الاقتصادية الحديثة، وإنما علينا تغيير المعطيات الحديثة لتلائم مع أحكام القرآن والسنة. يبدو تعارض فكرة المضاربة المشتركة مع الأحكام الشرعية فيما يلي:

١. المودع يجني ربح استثمار مال غيره الذي استثمار قبل الإيداع وتحقق ربحه في سنة الإيداع. إذا استثمار مال بتاريخ ١-٧-٢٠١٨، وتحقق ربحه فعلياً في ٣١-٦-٢٠١٩، فإن الربح يكون ربحاً دفترياً في عام ٢٠١٩ ويتقاسمه مع البنك جميع المودعين في عام ٢٠١٩ رغم أنهم لم يشاركوا في الاستثمار.

٢. المودع يحرم من ربح استثمار وديعته الذي يتحقق بعد سحبه الوديعة. فإذا استثمار مالا بتاريخ ١-٧-٢٠١٨، وتحقق ربحه فعلياً في ٣١-٦-٢٠١٩، فإن الربح يكون ربحاً دفترياً في عام ٢٠١٩، ويحرم المودعون في عام ٢٠١٨ من المشاركة في ربح الاستثمار.

٣. البنوك تخلط أموال المضاربات، وذلك لا يجوز شرعاً. في خلط مال المضاربة جاء في المدونة الكبرى للإمام مالك (رواية سحنون - كتاب القراض - الجزء الثالث - ٦٥٠) في مسألة خلط المال، " ولقد سألت مالكا عن الرجل دفع إليه رجل مالا قراضا، فابتاع به سلعة، ثم دفع بعد ذلك إليه رب المال مالا آخر، فابتاع به سلعة أخرى، ثم باع السلعتين جميعاً فربح في إحداهما وخسر في الأخرى؟ فقال مالك: كل مال منهما على قراضه، ولا يجوز نقصان هذا المال من ربح هذا المال ".<sup>١</sup>

٤. البنوك تجري تقاصاً بين نتائج المضاربات الرباحية وتلك الخاسرة، فيترتب على ذلك تحمل البنك الشريك المضارب جزءاً من الخسارة خلافاً لشروط المضاربات. يمثل صافي ربح الاستثمارات ربح الاستثمارات

الرابعة منقوصا منها خسارة الاستثمارات الخاسرة، فيتحمل البنك في الخسارة رغم أنه شريك مضارب لا يجوز تحمله خسارة.

٥ . البنوك تعتمد في المحاسبة مبدأ الاستحقاق فيتحقق الربح قبل أن ينض رأس المال، وعملياً يصعب رد الربح في حال تحقق خسارة. الأصل في الفقه الإسلامي اعتماد المبدأ النقدي في المحاسبة. في استحقاق الربح والخسارة يبين الجزيري في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - الجزء الثالث - ص ٥٧ إلى ٦٠ أقوال المذاهب الأربعة في هذا الشأن، فعن الحنفية أنهم قالوا " لا تصح قسمة الربح قبل أن يقبض صاحب المال رأسماله " ، وعن المالكية قولهم أن " القاعدة في ذلك أن رأس المال إذا خسر فيه شيء بالعمل فيه أو تلف بأفة سماوية أو سرقة لص فإن الخسارة تجبر من الربح " ، أما الحنابلة فقالوا " لا يستحق المضارب شيئاً من الربح حتى يتسلم رأس المال إلى صاحبه والخسارة تجبر من الربح " ، وعن الشافعية أنهم قالوا " يصح قسمة الربح قبل أن يقبض رأس المال إلا أن الربح إذا قسم قبل بيع جميع السلع وقبل أن يصبح رأس المال ناضاً فإن ملك الربح لا يستقر فلو حصل بعد القسمة خسارة في رأس المال جبرت بالربح فيرد الجزء الذي أخذه " . ويقول ابن رشد " أن المقارض إنما يأخذ حظه من الربح بعد أن ينض جميع رأس المال " ( ابن رشد / الحفيد - الجزء الثاني - ص ٢٤٠ ) .

٦ . الربح لا يعبر عن عائد الاستثمار إذ تحدد إدارة البنك مقداره بعد أن تقتطع منه مبالغ تحت مسمى مخصصات أو احتياطات تجيزها القواعد العامة للمحاسبة في البنوك الإسلامية. في معنى الربح يقول صاحب المغني " ... الفاضل عن رأس المال وما لم يفضل فليس بربح، ولا نعلم في هذا خلافاً " ( ابن قدامي - المغني ويلي الشرح الكبير - الجزء الخامس - ص ١٦٦ ) .

٧ . يستثمر البنك لصالحه الوديعة من تاريخ الإيداع إلى تاريخ المشاركة في الربح. الوديعة الاستثمارية ليست قرض، فلا يجوز للبنك استثمار الوديعة في الفترة من تاريخ الإيداع إلى تاريخ المشاركة في الربح، ولا من تاريخ الاستحقاق الفعلي للربح وحتى توزيعه.

٨ . يستثمر البنك لصالحه المال الزائد في المضاربات لصالحه، فإذا كان رأسمال المضاربة ١٠٠٠٠٠٠ دينار، دفع منها لأغراض المضاربة ٦٠٠٠٠٠ دينار، فالبنك يستعمل الزيادة البالغة ٤٠٠٠٠٠ دينار لصالحه حين يدفعها لأغراض المضاربة.

٩ . يستثمر البنك لصالحه أرباح الودائع الاستثمارية من نهاية السنة المالية إلى تاريخ توزيعها.

١٠ . يستثمر البنك لصالحه ما يقتطعه تحت مسمى مخصصات أو احتياطات.

١١ . البنوك تمنح شروطاً أفضل للأكثر ثراءً، إذ تميز بين الودائع فتختلف نسبة المشاركة في الربح باختلاف نوع الحساب، ومبلغ الإيداع، ومدة ربط الوديعة، وذلك خلافاً لقوله تعالى: " كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ " (الحشر: ٥٩).

مع تقدم العلوم وتطور التقنيات الحديثة، فقد انتفى المبرر لوجود اجتهادات خارجة عن شريعة الخالق معللة بتعسر الفصل والتخصيص، إذ يمكن بسهولة حالياً تطوير برامج الحاسوب لتحقيق الفصل والتخصيص المطلوبين بحيث توزع رؤس أموال الاستثمارات على الودائع بحسب نسبة رصيد كل مودع إلى مجموع أرصدة الودائع في نهاية يوم العمل السابق لبدء الاستثمار، وعند تحقق ربح استثمار منها توزع الأرباح، بعد اقتطاع حصة البنك في الربح بوصفه مضارباً، بحسب نسبة حصة رأسمال كل مودع في الاستثمار إلى مجموع رأسمال الاستثمار، ويرد رأس المال، وذلك بمراعاة أن؛

- ١ . تبدأ مشاركة الوديعة في ربح الاستثمارات من تاريخ حق الإيداع.
- ٢ . عند بداية تنفيذ كل استثمار يقيد مبلغ المشاركة على حساب الوديعة لحساب عملية الاستثمار.
- ٣ . حق المودع في ربح الاستثمارات التي يشارك فيها لا يسقط بسحبه الوديعة.
- ٤ . نسبة المشاركة في ربح الاستثمارات ثابتة مهما اختلف مبلغ أو صفة الوديعة.
- ٥ . تتم المحاسبة وفق النظام النقدي، ويوزع الربح كاملاً في تاريخ تحققه الفعلي.
- ٦ . لا تستدرك أي احتياطات أو مخصصات.
- ٧ . يستمر حساب المودع مفتوحاً حتى يتم توزيع أرباح جميع الاستثمارات التي شارك فيها ويتم سحبه رصيده حساباً بالكامل.
- ٨ . يحق للمودع السحب من وديعته ضمن حدود رصيد حساب الوديعة في أي وقت.
- ٩ . تقيد حصة المودع، صاحب رأسمال، لحساب عملية الاستثمار عند بداية تنفيذها.
- ١٠ . تقيد جميع المدفوعات الخاصة بالاستثمار على حساب عملية الاستثمار.
- ١١ . تقيد جميع المقبوضات الخاصة بالاستثمار لحساب عملية الاستثمار.
- ١٢ . لا يجوز استثمار مال رب المال في غير الاستثمارات التي خصصت له.
- ١٣ . لا يجوز للبنك المشاركة في رأسمال الاستثمارات.
- ١٤ . لا يجوز للبنك قبول ودائع حسابات جارية أو ودائع غير مشاركة في الاستثمارات.

١٥ . يؤمن البنك جميع استثماراته لدى شركة تأمين تعاوني لتغطية خسائر استثماراته، وإلا فتوزع خسائر عمليات الاستثمار الخاسرة على المودعين المستثمرين فيها بحسب نسبة حصة رأسمال كل مودع في الاستثمار إلى مجموع رأسمال الاستثمار، ويرد رأس المال . ولا يتحمل البنك أي خسارة .

١٦ . تفصل حسابات البنك وخزينته عن حسابات الودائع والاستثمار وخزينتها .

١٧ . يكون هدف البنك المتاجرة، فالبنك الإسلامي مؤسسة تجارية وليس مؤسسة مالية .

١٨ . يكون استثمار الودائع بالشروط الشرعية في :

- بيع المربحة للآمر بشراء سلعة محلية أو سلعة أجنبية .
- بيع الاستصناع وفيه يلتزم البائع بتصنيع السلعة لتسليمها للمشتري مقابل الثمن .
- بيع السلم وبمقتضاه يحصل البائع على المال عاجلا مقابل التزامه بتسليم السلعة آجلا .
- التأجير التشغيلي وهو عقد بيع منفعة مقابل أجر .
- المضاربة البسيطة أو المضاربة المتناقضة حتى التمليك .
- المشاركة البسيطة أو المشاركة المتناقضة حتى التمليك .
- المزارعة وبمقتضاها تسلم الأرض لزراعتها مقابل نسبة من المحصول .
- المغارسة وبمقتضاها تسلم الأرض لغرسها بالشجر مقابل نسبة من المحصول .
- المساقاة وبمقتضاها تسلم الأرض لريها والعناية بها مقابل نسبة من المحصول .

١٩ . يبين ميزان المراجعة لحسابات الاستثمار موجودات في الخزينة تستعمل حصريا للاستثمارات يقابلها :

- مطلوبات للاستثمار، بقيمة مجموع أرصدة حسابات الاستثمار، وهي تمثل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار في الاستثمارات غير المكتملة .
- مطلوبات للمودعين، بقيمة مجموع أرصدة حسابات المودعين، وهي تمثل الأرصدة المعدة للاستثمار .
- إيرادات الاستثمار، بقيمة حصة المصرف في ربح الاستثمارات .

## المضاربة المشتركة

حسن محيو<sup>١</sup>

ماجستير في المحاسبة - أستاذ المحاسبة في ثانويات حماة التجارية

كانت المضاربة في بداياتها تعتمد على الأسلوب الفردي وتقوم على أساس التصفية الكاملة للنشاط. ومن مستجدات الواقع تبين أن هذا النوع من المضاربة لا يفي بمتطلبات الاستثمار الجماعي المشترك، فكانت الاستثمارات في المضاربة المشتركة البديل، وهي صيغة تعاقد مطورة عن المضاربة الفردية طورت ذاتها لتتلاءم مع التغيرات الاقتصادية الحديثة، ولتتسجم مع صيغ الاستثمار الحديث التي تتصف بأنها استثمار جماعي يلبي حاجات شريحة واسعة من الأفراد أو المؤسسات.

فالمضاربة المشتركة مصطلح يشير إلى معنى الجماعية في عمليات الاستثمار، حيث يكون الاشتراك في رؤوس أموال المستثمرين، والمضارب المشترك لا يختص بالعمل في استثمار أموال أحد بعينه.

### مفهوم المضاربة المشتركة

إنه من المتعارف عليه سابقاً أن مفهوم المضاربة يتصف بالأحادية (أحادية الأطراف)، العامل وصاحب المال، وتكون المضاربة ثنائية عندما يقدم المال من شخص واحد ويقوم بالعمل عامل واحد. بينما مفهوم المضاربة المشتركة يصف حالة<sup>٢</sup> تتعدد فيها العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، سواء كان التعدد من أحد أطراف المضاربة أو من كليهما<sup>٣</sup>، والمضاربة المشتركة التي يتعدد فيها طرفا المضاربة تكون مشتركة بين أطراف ثلاثة هم:

- المستثمرون: وهم أصحاب الأموال، يقدمون أموالهم ليتم التعامل بها في المضاربة.
- المضاربون: وهم الذين يأخذون المال من صاحبه ليتم العمل به بحسب الاتفاق الخاص بكل جزء من المال.
- وهنالك طرف ثالث وهو المضارب المشترك، يقوم بدور الوسيط بين أصحاب الأموال والمضاربين.

### خصائص المضاربة المشتركة

تتميز المضاربة المشتركة بعدة خصائص هي<sup>٣</sup>:

<sup>١</sup> جوال (واتساب): ٩٦٣٩٤٤٣٢١٦٣٤ - . . ايميل [mehyo1966@gmail.com](mailto:mehyo1966@gmail.com)

<sup>٢</sup> - عبد الرزاق رحيم الهيتي: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه منشورة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، عام (1998 م)، ص (471 - 472).

<sup>٣</sup> - المرجع السابق: ص (474 - 483).

- **الجماعية:** يتم الخلط في مجمل أموال المضاربة، حيث يشكل هذا الخلط في الأموال رافداً قوياً للطاقة المالية مما يزيد القدرة على التوسع في النشاط وبالتالي زيادة في الأرباح.
  - **الاستمرارية:** يأذن صاحب المال للعامل المضارب بالعمل في المال مرة أخرى، بتجديد عقد المضاربة، كما أنّ انسحاب أي شخص من أصحاب الأموال لا يؤدي إلى توقف عمل المضاربة أو إنهائها أو إلغائها بل هي مستمرة في النشاط.
  - **تتالي المضاربة:** كون المضارب المشترك يمكنه الدفع بالمال إلى آخر ليعمل به مضاربة.
  - **التنضيق التقديري لرأس المال:** إنّ توزيع الأرباح في المضاربة المشتركة مرتبط بالزمن وليس بتصفية الأصول، فيتم التوزيع بناءً على التنضيق التقديري.
- وعليه؛ فمن الواضح أن هناك فروقاً جوهرية بين المضاربة المشتركة والمضاربة الفردية تتوضح في الجدول التالي:

عناصر المقارنة	المضاربة المشتركة	المضاربة الفردية
الأطراف المتعاقدة	ثلاثة أطراف: صاحب المال، المضارب المشترك والعامل المضارب	طرفان: صاحب المال والمضارب
خلط الأموال المستثمرة	يوجد خلط متلاحق لأموال أصحاب المال ببعضها أو بمال المضارب	لا يوجد خلط للأموال لأنها تعاقد ثنائي بين صاحب المال والعامل
استمرارية الشركة	شركة المضاربة مستمرة وتوزع الأرباح دورياً قبل التصفية النهائية	اقتسام الأرباح لا يتم إلا بالتصفية الكاملة للعملية، ليعود رأس المال نقوداً
ضمان رأس المال	بإنشاء صندوق تأميني يقوم على أساس اقتطاع جزء من أرباح المضاربة لمواجهة مخاطر الاستثمار	لا يضمن المضارب مال المضاربة إلا في حالة التقصير أو التعدي

المصدر: محمد عثمان شبير المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي<sup>١</sup>

ولم يفرّق الفقهاء بين قياس الربح وتوزيعه، فالقياس والتوزيع يدخلان ضمن مفهوم "قسمة الربح"<sup>٢</sup> ويعتمد في احتساب أرباح المضاربة المشتركة على عدة مبادئ:

١ - شبير: محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمّان، ط3، عام (1999 م)، ص (349 - 350).

٢ - عبد الحليم عمار غربي: مرجع سابق، ص (156).

١ - مبدأ الافتراض في تحقيق الإيراد: إنَّ تقدير الربح على أساس افتراضي للمشروع المراد تمويله لا يكفي، بل يجب الاعتماد على حقائق واقعية ملموسة يتحقق من خلالها الإيراد.

ولا بد من التأكيد على أنَّ العمل بالربح المقدَّر مسبقاً ومفترضاً مع استمرار المضاربة سيؤدي إلى توزيع نسبة ربح دورية محسوبة على أساس ما سيتحقق من أرباح، وهذا لا يتفق مع مقاصد الشريعة، في الابتعاد عن نظام الفائدة الربوية الذي تتوافق معه هذه الطريقة في تقدير الربح ومع أسلوب الافتراض الشائع في البنوك التقليدية<sup>١</sup>.

٢ - مبدأ التنضيق التقديري في تحقيق الإيراد: لا يشترط عند التنضيق في المضاربة المشتركة تسليم المال، وعلى شركة المضاربة إجراء تصفية حسابية دورية، ويتم من خلالها تحديد الربح المتحقق، لأجل سلامة رأس المال المضاربة.

ويمكن التمييز بين نوعين من الاستثمارات في المضاربة من حيث إمكانية التصفية:

- استثمارات يمكن للمضارب المشترك تصفيتها: وفي هذه يمكن إجراء عملية الحساب والتنضيق التقديري لرأس المال، ويعتبر هذا كافياً لاستمرار المضاربة المشتركة.
- استثمارات لا يمكن للمضارب المشترك تصفيتها، فيعتبر ما يحصل عليه المستثمرون من أرباح دفعة على الحساب.

٣ - نفقات المضاربة المشتركة: لا تتحمل المضاربة إلا تكاليفها المباشرة، في حين يتحمل المضارب المشترك جميع مصاريفه الإدارية من رواتب وأجور وإيجارات واهتلاكات...، لأنَّ حصته من الربح المتفق عليها تعتبر مقابلاً لتلك المصروفات وتحقيق هامش ربح له.

### قسمة الأرباح في نظام المضاربة المشتركة

فيما يتعلق في عملية قسمة الأرباح في المضاربة المشتركة نجد أنَّها لا تختلف، بالنسبة لعلاقة المضاربين بالمضارب المشترك، عن المضاربة الفردية، لكنها تختلف بالنسبة لعلاقة المستثمرين بالمضارب المشترك<sup>٢</sup>. ويمكن تقسيم ربح المضاربة المشتركة وفق الآليات التالية<sup>٣</sup>:

١ - سامي حسن حمودة: تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية مرجع سابق، ص (410).

٢ - محمد عبد الله إبراهيم الشباندي: بنوك تجارية بدون ربا، رسالة دكتوراه منشورة، دار عالم الكتب، الرياض، ط2، عام (2002 م)، ص (298 - 301).

٣ - عبد الحليم عمار غربي: مرجع سابق، ص (157 - 159).



١ - تقسيم الربح في حالة خلط الأموال المستثمرة: عند ظهور الربح، وأموال المستثمرين مختلطة في محافظ الاستثمار، فإنه يعطى لكل مال من أموال المضاربة المشاركة نسبة تساوي نسبة المشاركة في المضاربة، ثم يقسم ربح المستثمرين بين المتعاقدين بحسب ما تم الاتفاق عليه.

وعند حدوث الخسارة، تقسم على الأموال المشاركة في المضاربة بنسبة مشاركتها، والمتبقي من رأس المال بعد حسم نسبة خسارته يبقى لصاحب المال، والمضارب المشترك لا يتحمل شيئاً من هذه الخسارة.

٢ - تقسيم الربح بين المضارب المشترك والمضاربين: لا فرق في فقه المضاربة بين المضاربة الثنائية والمضاربة المشتركة مع المضاربين في قسمة الأرباح، فكل مضارب تكون علاقته مع المضارب المشترك وفقاً لأصول المحاسبة من حيث استرداد رأس المال وسلامته أولاً، ثم تقسم الأرباح حسب الاتفاق، فالمضارب علاقته مع المضارب المشترك يمثّل وضع المضارب الثاني مع المضارب الأول في المضاربة المشتركة.

٣ - تقسيم الأرباح بين المضارب المشترك والمستثمرين: لا يمكن تصفية المضاربات القائمة في الاستثمار جميعها بوقت واحد، نهاية الفترة المالية، ولا يمكن أن يُعيد المضارب المشترك رؤوس الأموال لأصحابها حتى يُقسّم الربح المتبقي، وإنما تتم معالجة علاقة المستثمرين بالمضارب المشترك وفق الأسس التالية:

- تجري القسمة بشكل دوري، كما هو معمول به في الشركات المساهمة، بهدف إيجاد عائد دوري للمستثمرين، ويستحق صاحب المال نصيبه من الربح خلال الفترة الزمنية بمجرد تسليم المال للمضارب المشترك، من خلال تشكيل احتياطي توزيع الأرباح.
- لا يتقرر الربح المعلن في نهاية الفترة المالية إلا للمبلغ الذي يبقى لدى المضارب المشترك من أول الفترة إلى نهايتها، فإذا استرد المستثمر في المضاربة المشتركة كامل مبلغه أو جزءاً منه قبل انتهاء السنة المالية عندما لا يكون هناك إعلان للربح، فإنّ المبلغ المسترد لا يكون له نصيب من الربح الموزع في تلك السنة.
- إنّ الفارق الزمني بين المستثمرين بالنسبة لزمن تقديم الأموال، من أول الفترة أو بعد مدة من ذلك، يؤدي إلى عدم التساوي في التعامل في توزيع الربح، فالمال المقدم للاستثمار خلال السنة المالية يستحق نصيبه من الربح (أو الخسارة) حسب الفترة الزمنية التي يدخل فيها مجال الاستثمار، فمن العدل عدم المساواة في التوزيع وإعطاء المدة الزمنية دوراً في توزيع الأرباح.

وحول المضاربة المشتركة؛ قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي<sup>١</sup> ما يلي :

أولاً: تعريف المضاربة المشتركة: المضاربة المشتركة هي المضاربة التي يعهد فيها مستثمرون عديدون، معاً أو بالتعاقب، إلى شخص طبيعي أو معنوي، باستثمار أموالهم، ويطلق عليه غالباً الاستثمار بما يراه محققاً للمصلحة، وقد يقيد بنوع خاص من الاستثمار مع الإذن له صراحة أو ضمناً بخلط أموالهم بعضها ببعض أو بماله، وموافقته أحياناً على سحب أموالهم كلياً أو جزئياً عند الحاجة بشروط معينة.

ثانياً: مشروعية المضاربة المشتركة: هذه المضاربة المشتركة مبنية على ما قرره الفقهاء من جواز تعدد أرباب الأموال، وجواز اشتراك المضارب معهم في رأس المال، وإنها لا تخرج عن صور المضاربة المشروعة في حال الالتزام فيها بالضوابط الشرعية المقررة للمضاربة، مع مراعاة ما تتطلبه طبيعة الاشتراك فيها بما لا يخرجها عن مقتضى الشرعي.

ثالثاً: أطراف المضاربة: المستثمرون بمجموعهم هم أرباب المال، والعلاقة بينهم، بما فيهم المضارب إذا خلط ماله بمالهم، هي المشاركة. والمتعهد باستثمار أموالهم هو المضارب، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً مثل المصارف والمؤسسات المالية، والعلاقة بينه وبينهم هي المضاربة (القراض)، لأنه هو المنوط به اتخاذ قرارات الاستثمار والإدارة والتنظيم، وإذا عهد المضارب إلى طرف ثالث بالاستثمار فإنها مضاربة ثانية بين المضارب الأول وبين من عهد إليه بالاستثمار، وليست وساطة بينه وبين أرباب الأموال (أصحاب الحسابات الاستثمارية).

رابعاً: خلط الأموال في المضاربة المشتركة: لا مانع من خلط أموال أرباب المال بعضها ببعض أو بمال المضارب، لأن ذلك يتم برضاهم صراحة أو ضمناً، كما أنه في حالة قيام الشخص المعنوي بالمضاربة وتنظيم الاستثمار لا يخشى الإضرار ببعضهم لتعين نسبة كل واحد في رأس المال، وهذا الخلط يزيد الطاقة المالية للتوسع في النشاط وزيادة الأرباح.

خامساً: لزوم المضاربة إلى مدة معينة، وتوقيت المضاربة: الأصل أن المضاربة عقد غير لازم ويحق لأي من الطرفين فسخه، وهنالك حالتان لا يثبت فيهما حق الفسخ، وهما:

- إذا شرع المضارب في العمل حيث تصبح المضاربة لازمة إلى حين التنضيق الحقيقي أو الحكمي.

<sup>١</sup> مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الثالثة عشرة بدولة الكويت من ٧ إلى ١٢ شوال ١٤٢٢هـ، الموافق ٢٢-٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١م،

● إذا تعهد ربُّ المال أو المضارب بعدم الفسخ خلال مدَّة معينة فينبغي الوفاء؛ لما فيه من الإخلال وعرقلة مسيرة الاستثمار خلال تلك المدَّة، في حال عدم الوفاء.

**سادساً: توقيت المضاربة:** لا مانع شرعاً من توقيت المضاربة باتفاق الطرفين، بحيث تنتهي بانتهاء مدتها دون اللجوء إلى طلب الفسخ من أحدهما، ويقتصر أثر التوقيت على المنع من الدخول في عمليات جديدة بعد الوقت المحدد ولا يحول ذلك دون تصفية العمليات القائمة.

**سابعاً: توزيع الربح بطريقة (النمر) في المضاربة المشتركة:** لا مانع شرعاً حين توزيع الأرباح من استخدام طريقة النمر القائمة على مراعاة مبلغ كل مستثمر ومدَّة بقاءه في الاستثمار، لأنَّ أموال المستثمرين ساهمت كلها في تحقيق العائد حسب مقدارها ومدَّة بقاءها، فاستحقاقها حصة متناسبة مع المبلغ والزمن هو أعدل الطرق لإيصال مستحقاتهم إليهم، وإنَّ دخول المستثمرين في المضاربة المشتركة بحسب طبيعتها موافقة ضمناً على المبرأة عما يتعذر الوصول إليه، كما أنَّ من طبيعة المشاركة استفادة الشريك من ربح مال شريكه، وليس في هذه الطريقة ما يقطع المشاركة في الربح، وهي مشمولة بالرضا بالنسب الشائعة الناتجة عنها.

**ثامناً: تأليف لجنة متطوعة لحماية حقوق أرباب المال (لجنة المشاركين):** حيث أنَّ للمستثمرين حقوقاً على المضارب تتمثل في شروط الاستثمار المعلنة منه والموافق عليها منهم بالدخول في المضاربة المشتركة، فإنَّه لا مانع شرعاً من تأليف لجنة متطوعة تختار منهم لحماية تلك الحقوق، ومراقبة تنفيذ شروط المضاربة المتفق عليها دون أن تتدخل في قراراته الاستثمارية إلا عن طريق المشورة غير الملزمة للمضارب.

**تاسعاً: أمين الاستثمار:** المراد بأمين الاستثمار، أي مصرف أو مؤسسة مالية ذات درجة عالية في التصنيف وخبرة وملاءة مالية يُعهد إليه تسلم الأموال والمستندات الممثلة للموجودات ليكون مؤتمناً عليها، ولنع المضارب من التصرف فيها بما يخالف شروط المضاربة، ولا مانع من ذلك شرعاً بشرط أن يكون ذلك مصرحاً به في النظام (المؤسسة والمضاربة) ليكون المساهمون على بينة، وبشرط أن لا يتدخل أمين الاستثمار في القرارات ولكن يقتصر عمله على الحفظ والتثبت من مراعاة قيود الاستثمار الشرعية والفنية.

**عاشراً: وضع معدل لربح المضاربة وحوافز للمضارب:** لا مانع شرعاً من وضع معدل متوقع للربح والنص على أنه إذا زاد الربح المتحقق عن تلك النسبة يستحق المضارب جزءاً من تلك الزيادة، وهذا بعد أن يتم تحديد نسبة ربح كل من الطرفين مهما كان مقدار الربح.

**حادي عشر: تحديد المضارب في حال إدارة المضاربة من قبل الشخص المعنوي (المصرف أو المؤسسة المالية):** في حال إدارة المضاربة من قبل شخص معنوي، كالمصارف والمؤسسات المالية، فإنَّ المضارب هو الشخص المعنوي، بصرف النظر عن أي تغييرات في الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، ولا أثر على علاقة أرباب المال بالمضارب إذا حصل تغيير في أي منها ما دام متفقاً مع النظام المعلن والمقبول بالدخول في المضاربة المشتركة، كما لا تتأثر المضاربة بالاندماج بين الشخص المعنوي المدير لها مع شخص معنوي آخر. وإذا استقل أحد فروع الشخص المعنوي وصارت له شخصية معنوية مغايرة فإنَّه يحق لأرباب المال الخروج من المضاربة ولو لم تنته مدتها. وبما أنَّ الشخص المعنوي يدير المضاربة من خلال موظفيه وعمَّاله فإنَّه يتحمل نفقاتهم، كما يتحمل جميع النفقات غير المباشرة لأنها تُغطى بجزء من حصته من الربح، ولا تتحمل المضاربة إلا النفقات المباشرة التي تخصها، وكذلك نفقات ما لا يجب على المضارب عمله، مثل مَنْ يستعين بهم من خارج جهازه الوظيفي.

**ثاني عشر: الضمان في المضاربة،** وحكم ضمان المضارب: المضارب أمين ولا يضمن ما يقع من خسارة أو تلف إلا بالتعدي أو التقصير بما يشمل مخالفة الشروط الشرعية أو قيود الاستثمار المحددة التي تمَّ الدخول على أساسها، ويستوي في هذا الحكم المضاربة الفردية والمشاركة، ولا يتغير بدعوى قياسها على الإجارة المشتركة، أو بالاشتراط والالتزام. ولا مانع من ضمان الطرف الثالث.